



صدر عن حزب حرّاس الأرض – حركة القومية اللبنانية، البيان الأسبوعي التالي:

الجيش دائماً على حقّ

المؤامرة على لبنان مستمرة بنفس الأسلوب التي بدأت فيه في العام ١٩٧٥ عندما قرر النظام السوري الإنقضاض على لبنان وفق خطة مبرمجة على مراحلتين: الأولى تقضي بتعطيل المؤسسات الدستورية بواسطة حلفائه الفلسطينيين، والثانية بتعطيل المؤسسة العسكرية التي كانت تشكل الحاجز الأخير في وجه طموحاته التوسعية... وهكذا صار وكان له ما أراد.

واليوم كما في الأمس، المخطط نفسه يتكرر، والمايسترو هو دائماً النظام السوري ولكن مع تبديل في الأسماء وهوية الحلفاء. فيبعد أن إجتاز المرحلة الأولى بنجاح، وتمكن من تعطيل رئاسة الجمهورية والسلطتين التشريعية والتنفيذية، إنطلاقاً إلى المرحلة الثانية، وهذا ما يفسّر الهجمة الشرسة الحالية على المؤسسة العسكرية تارةً عبر الإغتيالات، وتارةً أخرى عبر حملات التجيّي والتشهير والتجريح المتتصاعدة وتيرةً يوماً بعد يوم.

والخطير بالأمر ان الحكومة، وبدل ان تقف بقوة في وجه المخطط السوري المذكور، راحت تخاذل أمامه وأمام حلفائه البلدين، وترضخ لمطالبهم بجيانة فاقعة، وتقدم التنازل تلو الآخر حتى ضاعت ثورة ١٤ آذار الشعبية وتلاشت شعاراتها وتبخّرت معها أحلام اللبنانيين بالتغيير.

وأخطر هذه التنازلات موافقة الحكومة على إخضاع الجيش للتحقيق القضائي في حوادث مار مخايل – الشياح الأخيرة، وكان هذا التنازل الإضافي سيرضي المتأمرين ويوافق شهيتهم عن المطالبة بغيره.

لقد أحق هذا التحقيق أضراراً بالجيش توازي أضرار المطالعين عليه، فإنعكس سلباً على معنويات المؤسسة العسكرية بكمالها، وسمح للمتأمرين بالتشكيك في مصداقيتها ومناقبها المعهودة، وساهم في النيل من هيبتها خصوصاً بعد الهالة الكبيرة التي إكتسبتها داخلياً وعالمياً إثر إنتصارها الرائع في نهر البارد.

وإذا كان لا بدّ من مساعلة فيجب ان تبدأ بالطبقة السياسية المسؤولة مباشرةً عن حالة الإنهاير التي بلغتها الدولة وليس بالجيش الذي يتولى اليوم تنظيف البلاد من الأدaran المتراءكة التي خلفها السياسيون على مدى عقودٍ من الزمن.

وإذا كان أصحاب المحميات الخاصة والجيوش الديبلوماسية يخشون من تنامي قوة الجيش ويعملون على إضعافه وتشويه هالته، فأي مصلحة للحكومة بمجاراتهم ومحاولة إرضائهم على حساب مصلحة الجيش ومعنوياته؟

ان خيار الشعب واضح، فهو يرفض كل دولة غير دولته الشرعية وكل جيش غير جيشه الوطني، ويرفض أيضاً ان يصبح الجيش مكسر عصاً فيدفع من لحمه ودمه و معنوياته ثمن أخطاء السياسيين وخلافاتهم وطموحاتهم الخاصة... ويطلب بمنح المؤسسة العسكرية أوسع الصلاحيات وكمال الثقة، بعيداً عن المساعلة وقذارة السياسة، خصوصاً في هذه الظروف المفصلية، لتمكن من الوقوف في وجه المؤامرة المستمرة وكسر شوكة المتأمرين، وعلى قاعدة الجيش دائماً على حقّ.